

Distr.: General
26 March 2001
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة التنمية المستدامة

الدورة التاسعة

١٦ - ٢٧ نيسان/أبريل ٢٠٠١

البندان ٦ و ٧ من جدول الأعمال

الموضوعات المشتركة بين القطاعات: المعلومات

لأغراض صنع القرار والمشاركة فيه

التعاون الدولي من أجل هيئة بيئية مؤاتية

تقرير الفريق العامل الذي ينعقد فيما بين الدورات المخصص لتوفير
المعلومات لأغراض صنع القرار والمشاركة فيه وللتعاون الدولي من أجل
هيئة مؤاتية

نيويورك، ١٢ إلى ١٦ آذار/مارس ٢٠٠١

المحتويات

الفقرات الصفحة

أولا -	مسائل يسترعى انتباه لجنة التنمية المستدامة إليها	٣	٥١-١
ألف -	المعلومات لأغراض صنع القرار والمشاركة فيه	٣	٢٠-١
١ -	عناصر يمكن إدخالها في مشروع مقرر تتخذه لجنة التنمية المستدامة	٣	١
٢ -	موجز المناقشات كما تعرضه الرئيسة المشاركة	٨	٢٠-٢
باء -	التعاون الدولي من أجل هيئة بيئية مؤاتية	١٢	٥١-٢١

١ - عناصر يمكن إدخالها في مشروع مقرر تعتمد عليه لجنة التنمية

١٢	٢١	 المستدامة
١٦	٥١-٢٢	٢ - موجز المناقشات كما تعرضه الرئيسة المشاركة
٢٢	٥٢	ثانيا - مسائل أخرى
٢٢	٥٤-٥٣	ثالثا - اعتماد تقرير الفريق العامل
٢٢	٦٣-٥٥	رابعا - المسائل التنظيمية والمسائل الأخرى
٢٢	٥٩-٥٥	ألف - افتتاح الدورة ومدتها
٢٣	٦٠	باء - انتخاب أعضاء المكتب
٢٣	٦١	جيم - جدول الأعمال وتنظيم الأعمال
٢٣	٦٢	دال - الحضور
٢٣	٦٣	هاء - الوثائق

المرفق

٢٥	 قائمة المشاركين
----	-----------------------

أولا - مسائل يسترعى انتباه لجنة التنمية المستدامة إليها

ألف - المعلومات لأغراض صنع القرار والمشاركة فيه

- ١ - عناصر يمكن إدخالها في مشروع مقرر تتخذه لجنة التنمية المستدامة
- ١ - يعرض الفريق العامل فيما يلي بعض العناصر الممكن إدخالها في مشروع مقرر تتخذه لجنة التنمية المستدامة في دورتها التاسعة بشأن المعلومات لأغراض صنع القرار والمشاركة فيه.

عناصر يمكن إدخالها في مشروع مقرر بشأن المعلومات لأغراض صنع القرار والمشاركة فيه

اعتبارات عامة

١ - يأتي موضوع توفر المعلومات واستخدامها كمسألة تدخل في جميع فصول جدول أعمال القرن ٢١ وتنفيذها. وقد قامت البلدان في جميع مناطق العالم طوال السنوات التي انقضت منذ انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية بجهود كبيرة من أجل تحسين نوعية جمع البيانات والمعلومات وتناغمها وكفاءتها الاقتصادية. فالوصول إلى المعلومات واشتراك الجمهور هما عنصران حيويان لتأمين اتخاذ قرارات سليمة من ناحية التنمية المستدامة. وفي هذا الإطار من الضروري زيادة الاستثمارات في البشر، وإدراك قيمة تنوع وجهات النظر وأهمية اشتراك أصحاب المصلحة إذا أرادت البلدان فعلاً أن تستفيد من الفرص التي يتيحها اقتصاد المعرفة الجديد. ومع ذلك تظل هناك ثغرات واضحة في توافر المعلومات واستخدامها في بلدان كثيرة. فالبلدان النامية التي تعاني من ضعف المرافق ونظم المعلومات، وقطاعات السكان الفقيرة التي لا تستطيع الوصول إلى مصادر المعلومات، تعاني من التخلف. والبلدان النامية على وجه الخصوص بحاجة إلى نقل التكنولوجيا وبناء القدرات وإلى موارد مالية جديدة وإضافية من أجل تحديث نظم معلوماتها أو إقامتها.

إعطاء توجيهات للنظم المتعددة الأطراف

٢ - يمكن للجنة، إدراكاً منها بأن تحسين المعلومات من أجل اتخاذ القرار وصولاً إلى التنمية المستدامة يتطلب تعاوناً دولياً وإجراءات تتفق مع أولويات وظروف البلدان، وسعيها منها إلى تقديم المساعدة إلى البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية على تحقيق التنمية المستدامة، أن تقوم بما يلي:

تحسين التشغيل والتماسك والتنسيق

(أ) تشجيع المنظمات الدولية، بما فيها أمانات الاتفاقات الدولية، على ترشيد طلباتها للمعلومات فيما يتعلق بالتقارير الوطنية الطوعية من أجل تفادي الازدواجية وتحميل البلدان، ولا سيما البلدان النامية، عبئا لا داعي له. وينبغي للمنظمات الدولية أن تحدد بشكل واضح الغرض من البيانات المطلوبة ويجب أن تنتقل في طلباتها من المعلومات المتاحة نحو المعلومات التي تدعو الحاجة إليها؛

(ب) تقوية قدرة البلدان النامية على الوصول إلى المعلومات الخاصة بالتنمية المستدامة واتخاذ تدابير تضمن ألا تؤدي تجارية المعلومات إلى أن تصبح عائقا أمام البلدان النامية في هذا الصدد؛

(ج) تشجيع اعتماد مبادئ توجيهية للوصول إلى المعلومات على الشبكة الدولية؛

(د) تقوية التعاون والتنسيق بين نظم المراقبة العالمية والبرامج البحثية، مع مراعاة ضرورة تقاسم المعلومات القيمة بين جميع البلدان، ومنها المعلومات التي تجمعها السواتل عن طريق الاستشعار من بُعد والمعلومات الناتجة عن المراقبة الأرضية، وضرورة تكامل نظم المعلومات بشكل فعال على النطاق العالمي؛

(هـ) تشجيع البلدان والمنظمات الدولية المتصلة على تطوير نظم المعلومات التي تتيح تقاسم المعلومات القيمة التي يتم الوصول إليها عن طريق الاستشعار من بُعد؛

(و) العمل على تطوير تكنولوجيات مبتكرة، مثل نظام الخرائط العالمي، ونظم المعلومات الجغرافية، وتكنولوجيا نقل المعلومات بالفيديو، وتكنولوجيا الإنترنت للمعلومات المنقولة بالسواتل؛

التدريب وبناء القدرات

(ز) تشجيع البلدان، وخاصة البلدان المتقدمة النمو، على ما يلي:

١' القيام بالتدريب وبناء القدرات، خاصة في البلدان النامية، بالتعاون مع المنظمات الدولية المختصة، مما يساعد على تشجيع الاستخدام الواسع للمعلومات وتكنولوجيا الاتصالات، بما في ذلك البيانات التي توفرها السواتل؛

٢' مساعدة حكومات البلدان النامية على تطوير المرافق التكنولوجية اللازمة للتنمية المستدامة عن طريق سبل منها نقل التكنولوجيا، بما في ذلك نقل الأجهزة والبرامج اللازمة، وتنفيذ برامج بناء القدرات الذاتية من أجل هذا الغرض؛

٣' المساعدة في تقوية نظم المعلومات الوطنية ووكالات الإحصاء الوطنية لضمان كفاءة الجهود التي تبذل في جمع المعلومات والتحليل وفعاليتها وقدرتها على تلبية المتطلبات المختلفة لاتخاذ القرار.

مؤشرات التنمية المستدامة

٣ - وقد ترغب اللجنة في:

(أ) أن تؤكد ضرورة الاشتراك الكامل لجميع البلدان في وضع المؤشرات التي تستخدمها الأمانة العامة للأمم المتحدة في إطار المتابعة المنسقة والمتكاملة لمؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية واجتماعات القمة، وضرورة موافقة الأجهزة الحكومية الدولية المختصة عليها؛

(ب) أن تكرر ضرورة استمرار لجنة التنمية المستدامة في استعراض كامل مجموعة المؤشرات المستخدمة في تقاريرها وشبكاتها الإعلامية، مع الاشتراك الكامل والملكية من جانب الدول الأعضاء، حرصاً على تفادي الازدواجية، وكذلك ضمان الشفافية والاتساق والموثوقية لهذه المؤشرات ووضعة في اعتبارها أن تلك المؤشرات يجب أن تكون ذات طبيعة طوعية، وأن تكون مناسبة للأحوال الخاصة بكل بلد، وألا تؤدي إلى وضع شروط؛

(ج) أن تضع في اعتبارها أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي قد دعا اللجنة الإحصائية لأن تكون مركز التنسيق الحكومي الدولي لاستعراض المؤشرات التي تستخدمها منظومة الأمم المتحدة ضماناً للتنفيذ المتكامل والمنسق والمتابعة المنسقة لمؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية واجتماعات القمة على جميع المستويات، واستعراض المنهجيات المستخدمة في وضع هذه المؤشرات، بما في ذلك المؤشرات المستخدمة في التقييمات القطرية المشتركة، وأن تقدم توصيات تهدف إلى مساعدة المجلس في النظر في هذه المؤشرات في المستقبل؛

(د) أن تراعي الدور الهام الذي تقوم به البلدان التي تقوم بالاختبار في عمليات الاختبار النموذجية في برنامج عمل اللجنة بشأن مؤشرات التنمية المستدامة

وأن تطلب بهذا الصدد، بالنظر إلى فائدة الممارسة المذكورة، أن يتم القيام بالأعمال المقبلة بشأن هذه المؤشرات وغيرها وفقا لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٧/٢٠٠٠؛

(هـ) أن تشجع تطوير مؤشرات التنمية المستدامة بما يتفق مع الظروف والأولويات الوطنية من أجل تحديد وتنفيذ الأولويات والأهداف الوطنية للتنمية المستدامة وأن تشجع اشتراك جميع أصحاب المصلحة على الصعيد الوطني حسب الاقتضاء؛

(و) أن تحت البلدان المتقدمة النمو والمنظمات الدولية على مساعدة البلدان النامية، حسب الاقتضاء، في إقامة قدراتها الأساسية في مجال الإحصاء والبيانات من أجل تطوير مؤشرات وطنية للتنمية المستدامة، ويمكن أن تكون هذه المساعدة عن طريق الدعم المالي أو بناء القدرات أو المساعدة التقنية أو توأمة البرامج.

توصيات بشأن الأنشطة على المستوى الوطني

٤ - حبذا لو قامت الحكومات على المستوى الوطني، مع مراعاة أولوياتها وظروفها المحلية، وإلى الحد الممكن، بما يلي:

(أ) جمع المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات من أجل التنمية المستدامة وإتاحة هذه المعلومات، بما في ذلك البيانات الموزعة حسب الجنس، وأن تضمن قواعد البيانات لديها معلومات عن المعارف الوطنية والتقليدية لتأخذها جهات اتخاذ القرارات في الاعتبار؛

(ب) مساعدة البلدان، خاصة البلدان النامية، في جهودها من أجل تحقيق بيئة صحية لجمع البيانات واستخدام تكنولوجيات السواتل والاستشعار من بعد لجمع البيانات والعمل على المزيد من تحسين الملاحظات التي تجمع عن طريق المحطات الأرضية؛

(ج) وضع توجهات بشأن السياسة العامة تساعد في التمييز بين المعلومات المتخصصة التي يمكن استخدامها تجاريا والمعلومات التي يجب أن تتاح بشكل حر للجمهور؛

- (د) تطوير استراتيجيات لتحسين الوصول إلى تكنولوجيات المعلومات والاتصال، بما في ذلك الشبكة العالمية، أمام جميع قطاعات المجتمع من أجل زيادة وعي الجمهور بأمور التنمية المستدامة؛
- (هـ) إدخال المعلومات التي تقدمها مختلف الجماعات الرئيسية، بما فيها القطاع العام، عن أداء التنمية المستدامة، في عملية صنع القرار؛
- (و) العمل مع القطاع الخاص على وضع تدابير تهيئ للبلدان النامية فرصة الوصول إلى المعلومات الضرورية اللازمة من أجل التنمية المستدامة وتشجيع قيام وسائل الإعلام بدور أكثر فعالية في مساندة التنمية المستدامة؛
- (ز) دعم التنمية المستدامة بالتعاون من المنظمات الدولية عن طريق تزويد البلدان النامية بما تحتاجه من مرافق تكنولوجية وتنفيذ برامج لبناء القدرات الذاتية في هذه البلدان تستفيد منها جميع قطاعات المجتمع؛
- (ح) إقامة شراكات استراتيجية مع المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص عملاً على استنباط أساليب مبتكرة لتوليد البيانات وجمع المعلومات؛
- (ط) تشجيع استخدام المعارف التقليدية والمجتمعية في إدارة الموارد وتنميتها بشكل مستدام.

بيان ممثل جمهورية إيران الإسلامية باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين

٥ - أدلى ممثل جمهورية إيران الإسلامية بالبيان التالي باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين:

”إن مجموعة الـ ٧٧ والصين لا تعتبر النص الوارد في الفقرة ٣ (أ) إلى (و) بشأن مؤشرات التنمية المستدامة أساساً للمفاوضات في الدورة التاسعة للجنة التنمية المستدامة“.

بيان ممثل السويد باسم الاتحاد الأوروبي

٦ - أدلى ممثل السويد بالبيان التالي باسم الاتحاد الأوروبي:

”يقدر الاتحاد الأوروبي فرصة المناقشات غير الرسمية التي عقدت بناء على طلب الرؤساء المشاركين. والرؤساء المشاركون إنما يقدمون عناصر مشروع المقرر هذا بناء على استنتاجاتهما من المناقشات غير الرسمية.“

”وسيقوم الاتحاد الأوروبي بدراسة النص وسيقدم تعليقات إضافية عليه في الدورة التاسعة للجنة التنمية المستدامة. ومن الواضح بالطبع أن جميع أجزاء العناصر المقترحة لها نفس الوضع حين تبدأ المفاوضات“.

٢ - موجز المناقشات كما تعرضه الرئيسة المشاركة

مقدمة

٢ - اجتمع الفريق العامل الذي ينعقد فيما بين الدورات، المنبثق عن لجنة التنمية المستدامة، في نيويورك في الفترة من ١٢ إلى ١٦ آذار/مارس ٢٠٠١، كجزء من برنامج العمل المتعدد السنوات بشأن المعلومات لأجل صنع القرار والمشاركة فيه، الذي وافقت عليه الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية التاسعة عشرة في عام ١٩٩٧، لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ أهداف الفصل ٤٠ من جدول أعمال القرن ٢١: المعلومات من أجل اتخاذ القرار والمشاركة فيه. وكانت ولاية الفريق العامل هي تقديم عناصر يمكن أن تشكل مشروع مقرر للجنة التنمية المستدامة بشأن المعلومات لأغراض صنع القرار والمشاركة، وذلك لتنظر فيها اللجنة في دورتها التاسعة.

٣ - ودعما لاجتماع الفريق العامل وللدورة التاسعة للجنة التنمية المستدامة عقد اجتماع لخبراء دوليين بشأن المعلومات لأغراض صنع القرار والمشاركة فيه، في إيلمر، كويك، في الفترة من ٢٥ إلى ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. وقدم تقرير الاجتماع كورقة معلومات أساسية إلى اجتماع الفريق العامل. وعرض ممثل كندا على اجتماع الفريق العامل نتائج اجتماع إيلمر.

٤ - وأجريت المناقشة بشأن المعلومات من أجل اتخاذ القرارات على أساس تقرير الأمين العام بشأن المعلومات لاتخاذ القرارات والمشاركة Add.1 و E/CN.17/2001. وعرضت على الفريق العامل أيضا ورقتان عن خلفية الموضوع إحداهما عن تجميع المؤشرات من أجل التنمية المستدامة والثانية عن مؤشرات التنمية المستدامة.

٥ - وقامت شعبة التنمية المستدامة بالأمانة العامة للأمم المتحدة بعرض تقرير الأمين العام، موجهة الاهتمام بشكل خاص لبرنامج عمل اللجنة بشأن مؤشرات التنمية المستدامة، الذي يركز على أهداف برنامج العمل وتنفيذه والمشاركة فيه ونتائجه، حسبما اعتمدته اللجنة في عام ١٩٩٥.

٦ - ووافق الفريق العامل بشكل عام على أن المعلومات هي مسألة تدخل في جميع القطاعات وأنها حيوية بالنسبة لتنفيذ جميع أبعاد التنمية المستدامة. فهي تساعد على تحديد ما

ينبغي عمله، وكيف يمكن عمله، ومدى نجاحنا في عمله. وتحتاج التنمية المستدامة إلى وجود معلومات متكاملة أمام صانعي القرار على جميع المستويات.

سد الثغرة في البيانات

مؤشرات التنمية المستدامة واستخداماتها

٧ - ونوه كثير من المشتركين بالدور القيم الذي قامت به مجموعة من الحكومات وخاصة البلدان التي جرت بها الاختبارات في تطوير برنامج عمل اللجنة بشأن مؤشرات التنمية المستدامة. ونتيجة لهذا العمل تم تحديد ٥٧ مؤشرا أساسيا من مؤشرات التنمية المستدامة وترتيبها في إطار مواضيعي وحسب المواضيع الفرعية. ووصف كثير من المشاركين هذا العمل بالأهمية والمرونة وأنه يمثل نقطة بداية قيمة تساعد البلدان في وضع مؤشرات على المستوى القومي للتنمية المستدامة. وأكدوا مع ذلك أنه لا بد أن يكون العمل الذي تقوم به البلدان في هذا المجال طوعيا، وأن يراعي الاختلافات بين البلدان، وأن يتفق مع الظروف المحلية للبلد، وألا يؤدي إلى مشروطة بالنسبة لتقديم المساعدة والدعم للبلدان النامية. وذكر بعض المندوبين أن مزيدا من العمل على أساس الخبرات والنتائج المكتسبة من اختبارات البلدان وكذلك من الخبرات الوطنية والدولية الأخرى يمكن أن يساعد في زيادة الفهم والقبول بالمؤشرات باعتبارها أدوات هامة للتقليل من صعوبة المعلومات بشأن التنمية المستدامة ولدعم أجهزة اتخاذ القرارات الوطنية.

٨ - واقترحت بعض البلدان أن يتضمن العمل المقبل بشأن مؤشرات التنمية المستدامة بناء القدرات الوطنية في مجال المعلومات الأساسية والإحصائية للبلدان النامية، وتحديد المؤشرات بالنسبة لمجالات الإشكاليات الجديدة، ومنها التعرض للكوارث، وتحديد الروابط بين مختلف العناصر، ونواحي اللقاء والخلاف بين الأجيال في شأن التنمية المستدامة، بما في ذلك وسائل التنفيذ، والمزيد من العمل بشأن قضايا التجميع. ورأى بعض الوفود أن عملية الاختبار كانت أساسا جيدا يمكن أن تقوم عليه عملية أكبر مشتركة بين الحكومات لتعزيز ملائمة وتكيف المؤشرات مع الظروف المختلفة للبلدان مع الاعتراف بمبدأ المسؤولية المشتركة والمختلفة في نفس الوقت.

٩ - وترى بلدان أخرى أن المؤشرات يجب أن تتفق مع الظروف المحلية لكل بلد وأن تأخذ في الاعتبار مرحلة نمو البلد. وأعربوا عن تقديرهم للجهود التي بذلت في مرحلة اختبار مجموعة المؤشرات ولكنهم ألحوا إلى أن من الضروري القيام بمزيد من الفحص الفني والنظر في النتائج على المستوى المشترك بين الحكومات باشتراك جميع البلدان. ونوهوا أيضا بدور اللجنة الإحصائية في هذا المجال.

١٠ - ولاحظت بعض البلدان أن جمع المعلومات وتطوير المؤشرات تنطوي على تكلفة كبيرة بالنسبة لسائر الأولويات الوطنية الملحة، وأن من الضروري تقديم دعم من البلدان المتقدمة النمو لتحسين نظم المعلومات والبيانات في البلدان النامية.

تحسين جمع واستخدام البيانات

١١ - أكد كثير من البلدان على الحاجة إلى تحسين التنسيق والتعاون في جمع البيانات ونشرها على المستويات الوطنية والدولية لتحسين كفاءة استخدام موارد المعلومات. واقترح عدد من الوفود ضرورة الاستمرار في العمل من أجل توفيق ما تقوم به اللجنة مع جهود المنظمات والوكالات الأخرى مع الاستفادة بالمبادرات القائمة في هذا المجال.

تحسين إتاحة المعلومات والوصول إليها

تحسين استفادة جهات اتخاذ القرار من المعلومات

١٢ - أكد عدد من البلدان على ضرورة الاستمرار في تطوير ونشر معايير للمعلومات وتشجيع جمع المعلومات في إطار يناسب سياق اتخاذ القرارات.

إتاحة المعلومات للجمهور

١٣ - أعرب بعض المندوبين عن اعتقادهم بأن الوصول إلى المعلومات واشتراك الجمهور هما من العناصر الحيوية لضمان اتخاذ القرارات بشأن التنمية المستدامة على أسس سليمة، كما جاء في المبدأ ١٠ من إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية. وقالوا إن التقدم الحقيقي باتجاه التنمية المستدامة يتطلب وصول الجمهور إلى المعلومات البيئية وإشراك المجموعات الرئيسية من السكان والمجتمع المدني في المراحل التي يمكن لهم فيها أن يؤثروا على النتائج.

١٤ - وأشار بعض الوفود إلى أن عددا من الصكوك الملزمة قانونا يعكس بالفعل المبدأ ١٠ من إعلان ريو، وأنه قد اتخذت مبادرات عديدة من حيث الوصول إلى المعلومات في إطار المنظمات الإقليمية. وذكر بعض الوفود في هذا الصدد اتفاقية آرهوس بشأن الوصول إلى المعلومات، التي اعتمدها البلدان في المنطقة الأوروبية، باعتبارها نموذجاً مهماً يعزز من وصول الجمهور إلى المعلومات، بما في ذلك اشتراك الجمهور في عملية صنع القرار والوصول إلى العدالة في المسائل البيئية، مع مراعاة الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لمختلف المناطق واحتياجاتها.

١٥ - وذكر بعض الوفود الدور الهام الذي تؤديه وسائل الإعلام في التعريف بالقضايا الناشئة، وفي التوعية وتعزيز العمل من أجل التنمية المستدامة، كما أكدوا على ضرورة قيام الحكومات بوضع سياسة إعلامية تقوم على المشاركة.

١٦ - ونوّه آخرون بالكم الهائل من المعلومات التي يوفرها القطاع الخاص فيما يتصل بالتنمية المستدامة وأهمية استخدامها في عملية صنع القرار والتخطيط والمراقبة، بينما عبر آخرون عن القلق إزاء تصاعد الاتجاه نحو زيادة التخصص واستخدام المعلومات بشكل تجاري مما يمكن أن يحد من وصول الجمهور إلى المعلومات. وأشار عدد من الوفود إلى أهمية التوصل إلى سبل توازن بين المنافع الإيجابية لنظام معلومات موجه لخدمة السوق وبين الحاجة المستمرة لضمان وصول الجمهور بشكل مستمر إلى تلك المعلومات.

الدعم المالي من أجل البنية الأساسية للمعلومات والجهود اللازمة لجمع المعلومات
١٧ - أبرز بعض الوفود ضرورة تكوين شراكات استراتيجية بين الوكالات الحكومية وجماعات المجتمع المدني والمنظمات المتعددة الأطراف والقطاع الخاص من أجل تعبئة الدعم السياسي والمالي للنهوض بالمرافق الإعلامية الوطنية. وأكد المشتركون على ضرورة زيادة المساعدات إلى البلدان النامية والبلدان الأخرى التي ترغب في تعزيز إمكاناتها وتقوية برامجها الوطنية من أجل تحسين جميع المعلومات ونشرها.

تكنولوجيا المعلومات الجديدة

١٨ - كان هناك اتفاق عام على أن التطورات الحديثة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وظهور اقتصاد جديد يعتمد على المعلومات من الأمور التي توفر إمكانيات هائلة لجمع المعلومات ونشرها بطريقة فعالة وسريعة وعلى نطاق واسع، بما في ذلك مشاركة الجمهور. والشبكة العالمية، على وجه الخصوص، يمكن أن توفر فرصا جديدة مثل الوصول إلى مجموعات هائلة من قواعد البيانات البيئية التي لم يكن الوصول متاحا إليها من قبل. وهي تتيح الفرص أيضا للوصول إلى جمهور أوسع، مثل الوصول مثلا إلى المعوقين.

١٩ - وهناك وفود أخرى ركزت على ضرورة سد الفجوة القائمة في تكنولوجيا المعلومات بين الدول المتقدمة والدول النامية، كما أبرزوا ضرورة تلبية الاحتياجات الإعلامية للمجموعات المستبعدة حاليا، ومنها الفقراء والنساء والمجتمعات الريفية والشعوب الأصلية وسائر المجموعات المعزولة اجتماعيا واقتصاديا أو جغرافيا. وحذرت دول كثيرة من أنه ما لم تتخذ إجراءات حاسمة وجماعية لرأب "الصدع الرقمي"، فإن نظم المعلومات الجديدة وتكنولوجيا المعلومات الجديدة سوف تمثل مزيدا من التهميش للبلدان النامية بوجه عام ولفئات سكانية معينة في تلك البلدان على وجه الخصوص.

تكنولوجيا المعلومات القائمة على الفضاء والاستشعار من بُعد
 ٢٠ - أشار عدد من الوفود إلى الأهمية الحاسمة للمعلومات الواردة من المراقبة الأرضية ونظم المعلومات الجغرافية وتكنولوجيا البث التصويري وتكنولوجيا الإنترنت لبيانات السواتل من أجل الحصول على المعلومات اللازمة لوضع السياسات والتنبؤات المتصلة بالبيئة العالمية. لذلك ينبغي أن يتعاون المجتمع الدولي في تطوير مبادرات تكنولوجية تقوم على أساس نماذج وأساليب مبتكرة وسهلة الاستعمال تتيح لصانعي السياسات اتخاذ قرارات على أسس مدروسة.

باء - التعاون الدولي من أجل تهيئة بيئة مؤاتية

١ - عناصر يمكن إدخالها في مشروع مقرر تعتمده لجنة التنمية المستدامة
 ٢١ - يقدم الفريق العامل للجنة التنمية المستدامة في دورتها التاسعة عناصر ممكنة لإدخالها في مشروع مقرر بشأن التعاون الدولي من أجل تهيئة بيئة مؤاتية، على النحو الوارد أدناه.

عناصر يمكن إدخالها في مشروع مقرر بشأن التعاون الدولي من أجل تهيئة بيئة مؤاتية

اعتبارات عامة

١ - ثمة حاجة إلى تهيئة بيئة اقتصادية دولية داعمة للتعاون الدولي، لا سيما في ميادين التمويل ونقل التكنولوجيا والديون والتجارة، سعياً إلى تحقيق التنمية المستدامة. كذلك يعتمد التعاون الدولي على بيئة وطنية مؤاتية تعزز الاستثمار المنتج، على الأصعدة العامة والخاصة، والوطنية والدولية، على حد سواء، في مجال التنمية المستدامة. والسياسات وتدابير الحكم المؤاتية لتحقيق التنمية المستدامة مطلوبة على كل من الصعيدين الدولي والوطني.

٢ - وثمة حاجة إلى كفالة توازن بين النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية وحماية البيئة، بالنظر إلى أنها تمثل عناصر مترابطة ومتعاضدة من عناصر التنمية المستدامة.

٣ - وعملية العولمة تمثل عنصراً حاسماً في البيئة الاقتصادية الدولية وتوفر فرصاً وتحديات ومخاطر أيضاً للتنمية المستدامة. ومن حيث المبدأ، بإمكان العولمة أن تؤدي إلى حدوث تقارب اقتصادي فيما بين البلدان. بيد أن الفترة الأخيرة من العولمة السريعة شهدت زيادة في عدم المساواة بين البلدان وفي داخلها إلى حد ما. ويرجع ذلك بالدرجة الأولى إلى أن العولمة لم تكن عالمية تماماً. ولا بد من توفير إجابات

للسؤال عن كيفية إدارة الاقتصاد العالمي في سياق العولمة بشكل يكفل النهوض بالنمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في جميع البلدان وينشر فوائد العولمة على نطاق أوسع. وتوسيع التجارة والاستثمار الدوليين، فضلا عن تعزيز الشراكات بين الدولة والأطراف الفاعلة من غير الدول، لا سيما القطاع الخاص، من الممكن أن يسهم في تحقيق التنمية المستدامة.

التعاون الدولي

٤ - بوسع اللجنة أن تشدد على أهمية التعاون الدولي في إطار جدول أعمال القرن ٢١ من أجل تعزيز بيئة مؤاتية للتنمية المستدامة. وانطلاقا من إدراك اللجنة بأن التنمية المستدامة تقتضي تعاوننا دوليا وأعمالا محددة على أساس الظروف الوطنية، بما في ذلك تقديم المساعدة إلى البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، بغية تحقيق التنمية المستدامة، بوسعها أن توصي بأن يتفق المجتمع الدولي على ما يلي:

(أ) التأكيد مجددا على أن للأمم المتحدة دورا محوريا في تعزيز التعاون الدولي من أجل التنمية وفي تعزيز تجانس السياسات بشأن مسائل التنمية العالمية، بما في ذلك في سياق العولمة والترابط؛

(ب) دعم البلدان النامية في جهودها الرامية إلى بلوغ التنمية المستدامة وفقا لبرامجها الإنمائية الوطنية؛

(ج) بذل جميع الجهود لعكس الانحدار في تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية إلى البلدان النامية وبلوغ هدف المساعدة الإنمائية الرسمية المتفق عليه والمحدد بنسبة ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للبلدان المتقدمة النمو بأسرع ما يمكن؛

(د) تحسين تنسيق المساعدة الإنمائية الرسمية، على أساس أولويات واستراتيجيات البلدان المتلقية للمساعدة، لكفالة اتباع نهج متكامل للتنمية المستدامة؛

(هـ) استكشاف السبل التي يمكن بها للمساعدة الإنمائية الرسمية وتدفقات موارد القطاع الخاص الاضطلاع بدور تكميلي؛

(و) دعم الجهود من أجل زيادة إصلاح وتحسين المؤسسات المالية المتعددة الأطراف، بما في ذلك الدعم عن طريق إنشاء آليات محسنة من أجل المشاركة المفيدة وتحقيق المزيد من الشفافية في اتخاذ القرار؛

- (ز) دعم جهود البلدان النامية في إدارة التدفقات الرأسمالية وتدفقات الاستثمار بغرض الحفاظ على الاستقرار المالي وتحقيق أهداف التنمية المستدامة؛
- (ح) تحسين أداء مرفق البيئة العالمية بوصفه آلية من أجل تمويل الجوانب البيئية العالمية في التنمية المستدامة لجعله أكثر استجابة لاحتياجات وشواغل البلدان النامية؛
- (ط) إيجاد حلول دائمة لمشاكل ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، بما في ذلك استخدام الآليات المتاحة لتخفيض الديون في إطار نادي باريس وغيره من المحافل ذات الصلة، وبدعم التنفيذ الكامل للمبادرة المعززة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون. وفي هذا الصدد، التشديد على ضرورة قيام البلدان الفقيرة المثقلة بالديون باتخاذ تدابير السياسات العامة اللازمة لتصبح أهلاً للاستفادة من المبادرة؛
- (ي) تحسين فرص الوصول إلى الأسواق لمنتجات البلدان النامية ومساعدة البلدان النامية التي تسعى إلى الاندماج في النظام التجاري العالمي، لا سيما عن طريق منظمة التجارة العالمية، بما في ذلك عن طريق المساعدة على تنمية القدرة المؤسسية والموارد البشرية من أجل تحسين قدرتها على المشاركة في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف وتنفيذ ما يتم التوصل إليه من اتفاقات؛
- (ك) إزالة الحواجز أمام التجارة، بما فيها الممارسات التجارية التمييزية، والسياسات الحمائية، والحواجز التجارية غير التعريفية، مثل أشكال الدعم التي تشوه التجارة، والتي تعيق تصدير المنتجات إلى البلدان المتقدمة النمو، لا سيما من البلدان النامية؛
- (ل) تعزيز الجهود على الصعيدين الدولي والوطني بهدف جعل السياسات الإنمائية والتجارية والبيئية داعمة لبعضها البعض وداعمة للتنمية المستدامة وتخفيف حدة الفقر؛
- (م) تشجيع الاستثمار في البلدان النامية، بما في ذلك عن طريق آليات التأمين والأدوات المالية لتخفيض أقساط التأمين على المخاطر؛
- (ن) إنشاء آليات مبتكرة لتعبئة الموارد المالية، بما في ذلك الأدوات المالية الجديدة والشراكات بين القطاعين العام والخاص؛

(س) تعزيز نقل التكنولوجيات السليمة بيئيا إلى البلدان النامية وكفالة أن يكون الطلب هو المحرك للمساعدة الدولية من أجل نقل التكنولوجيا، سعيا نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛

(ع) مساعدة البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في مجال بناء القدرات لدعم تطوير التكنولوجيا ونقلها، وتقوية المؤسسات وتنمية الموارد البشرية، بما في ذلك المساعدة في التخطيط الإنمائي، والتنظيم المالي، وتطوير الهياكل الأساسية، وفي مجال بناء القدرات من أجل تعبئة الموارد المالية المحلية والخارجية وتخصيصها، كما تدعو إليه، على سبيل المثال، مبادرة نيروبي الصادرة عن الاجتماع الخامس لفريق الخبراء المعني بالتمويل من أجل التنمية المستدامة؛

(ف) دعم التعاون الإقليمي ودون الإقليمي، بما في ذلك التعاون بين بلدان الجنوب، في مجال تعزيز التنمية المستدامة.

توصيات على الصعيد الوطني

٥ - على الصعيد الوطني، تُشجع الحكومات، مع أخذ ظروفها الوطنية وأولوياتها بعين الاعتبار، وبدعم من المجتمع الدولي، حسب الاقتضاء، على القيام بما يلي:

(أ) هيئة بيئة محلية مؤاتية للتنمية المستدامة عن طريق جملة أمور تشمل، فيما تشمل، سيادة القانون، وبناء القدرات، بما فيها القدرات المؤسسية، وتنفيذ السياسات الاقتصادية والاجتماعية الملائمة، حتى تتسنى تعبئة الموارد المحلية والدولية واستخدامها على نحو فعال من أجل التنمية المستدامة؛

(ب) صياغة برامج وطنية للتنمية المستدامة وتنفيذها، عن طريق عملية تشاورية وطنية، بوصفها أداة مفيدة في تعزيز البيئة المؤاتية؛

(ج) تحسين الفرص من أجل القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية والفئات الرئيسية الأخرى للإسهام في التنمية المستدامة والتخطيط الاقتصادي والقضاء على الفقر، بما في ذلك عن طريق صياغة برامج وطنية للتنمية المستدامة وتنفيذها؛

(د) وضع وتنفيذ سياسات وبرامج وحوافز تدمج ما بين النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية وحماية البيئة.

٢ - موجز المناقشات كما تعرضه الرئيسة المشاركة

مقدمة

٢٢ - تناول الفريق العامل أيضا مسألة التعاون الدولي من أجل تهيئة بيئة مؤاتية، وفقا لما جاء في قرار الجمعية العامة دأ - ٢/١٩ بشأن برنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١.

٢٣ - واستندت مناقشة هذا الموضوع إلى تقرير الأمين العام عن التعاون الدولي من أجل تهيئة بيئة مؤاتية للتنمية المستدامة (E/CN.17/2001/5).

٢٤ - وأُتفق بوجه عام على ضرورة قيام البلدان بتهيئة بيئة مؤاتية على كل من الصعيدين الدولي والمحلي بغية تعزيز التنمية المستدامة، بما فيها النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية وحماية البيئة. وينبغي بذل الجهود الرامية إلى تهيئة بيئة دولية مؤاتية بروح من الشراكة بين البلدان المتقدمة النمو والنامية استنادا إلى مبدأ المسؤوليات المشتركة والمتباينة في الوقت نفسه ومع مراعاة ظروف كل بلد، وفقا لإعلان ريو وجدول أعمال القرن ٢١.

٢٥ - وذكر بعض الوفود أن تناول مسألة التعاون الدولي من أجل تهيئة بيئة مستدامة يجري في توقيت مناسب بالنظر إلى الاجتماعات الدولية الحكومية ذات الصلة وعمليات الأمم المتحدة، لا سيما مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا (المقرر عقده في أيار/مايو ٢٠٠١) والمؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية (المقرر عقده في عام ٢٠٠٢). ورأت الوفود أن تلك الاجتماعات والعمليات تتيح للجنة فرصة للإسهام في المناقشات الحكومية الدولية الأخرى ولتحسين أثر التعاون الدولي وفعاليته بالتشديد على التفاعل بين الأركان الثلاثة للتنمية المستدامة - وهي النمو الاقتصادي، والتنمية الاجتماعية، وحماية البيئة.

العولمة والتنمية المستدامة

٢٦ - لوحظ أن التعاون الدولي من أجل تهيئة بيئة مؤاتية يجري في سياق عالم آخذ باطراد في العولمة. واعتبر بعض الوفود أن الوتيرة المتسارعة للتكامل الاقتصادي والاجتماعي قد أوجدت فرصا للتغلب على الفقر عن طريق تحرير التجارة والنمو الاقتصادي. ويُنظر إلى العولمة بوصفها توجد دافعا جديدا من أجل التعاون الدولي وحوار السياسات لتيسير الانتقال إلى التنمية المستدامة. بيد أن العولمة يُنظر إليها أيضا على أنها تحدٍ للمجتمع الدولي يتمثل في كفالة جني أقصى الفوائد من العولمة وتوزيع تلك الفوائد على نحو أكثر إنصافا وفي كفالة تخفيض مخاطرها وآثارها السلبية، بما فيها الآثار الاجتماعية والبيئية، إلى أدنى حد ممكن.

٢٧ - وذكرت وفود عديدة أن هناك خيبة أمل متزايدة إزاء العولمة، لا سيما في العالم النامي، وأن العولمة قد بدأت تحدث أثرا معاكسا. ورأى البعض أن أسباب خيبة الأمل هذه تتمثل في عدم تحقق فوائد ملموسة للبلدان النامية من فتح اقتصاداتها؛ والخسائر الاقتصادية والتفكك الاجتماعي في بلدان نامية عديدة بسبب سرعة التحرير المالي والتجاري؛ وتزايد حالات عدم المساواة في الثروة والفرص الناجمة عن العولمة؛ وتفاقم حالة البيئة العالمية. واعتبر بعض الوفود أن تزايد التهميش وتزايد استقطاب الثروة والفقر يندرجان أيضا ضمن الآثار السلبية للعولمة.

٢٨ - وذكرت وفود عديدة أن العولمة عملية تتسم بعدم التساوي. ولوحظ أن التجارة والاستثمار، اللذين يمثلان جانبيين رئيسيين في العولمة الاقتصادية، لا يتركزان إلا في حفنة قليلة من بلدان العالم المتقدم النمو، رغم أن البلدان جميعا تتأثر، بدرجات متفاوتة، بعملية العولمة. وعلى نحو مماثل، في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، الذي يمثل عاملا حافزا هاما للعولمة، اعتبر أن الفجوة الرقمية تضيف إلى عدم تساوي هذه العملية. وذكر بعض الوفود أنه بالنظر إلى عدم وجود قواعد عالمية عادلة، زادت العولمة قدرة الأثرياء على ترجيح مصالحهم على حساب الفقراء، خاصة في مجالات التجارة والتمويل والتكنولوجيا. وذكر أن العولمة لا تتضمن عنصرا أصيلا فيها يؤدي تلقائيا إلى تخفيض الفقر وعدم المساواة. وقال بعض الوفود إنه ينبغي التشديد بصفة خاصة على القضاء على الفقر.

٢٩ - وذكر العديد من الوفود أن تهيئة بيئة اقتصادية خارجية داعمة أمر حاسم الأهمية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ورأت تلك الوفود أن هناك حاجة لأن تلتزم الحكومات والقطاع الخاص والقطاعات الأخرى في المجتمع المدني بكفالة الاندماج الفعلي لجميع البلدان، لا سيما البلدان النامية، في الاقتصاد العالمي. وذكر بعض الوفود أن ذلك سيتطلب التسليم بالترابط العالمي فيما يتعلق بالإنتاج والطلب، والقاعدة البيئية التي يعتمد عليها هذا الكوكب، ووجود هيكل مالي عالمي يحفز على الإدارة الاقتصادية - الاجتماعية الحسنة، وحكم عالمي يعزز الشراكة فيما بين جميع الدول والشعوب.

٣٠ - وذكر بعض الوفود أن هناك حاجة لتحسين الحكم على الصعيد الدولي. ورأت تلك الوفود أنه ينبغي تحقيق الأهداف والغايات المتفق عليها، وتعزيز الاتساق فيما بين المؤسسات الدولية، وينبغي اعتماد نهج كلية فضلا عن تطبيقها وتنفيذها على نحو أفضل. وذكر أن المستويات الحالية من بناء القدرات ونقل التكنولوجيا ليست كافية وأن هناك حاجة لزيادة التضامن بين بلدان الشمال والجنوب.

٣١ - وذكرت وفود عديدة أن الانحدار في تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية إلى البلدان ينبغي عكسه كما ينبغي بلوغ هدف الأمم المتحدة المتمثل في تخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي لكل بلد متقدم النمو للمساعدة الإنمائية الرسمية خلال فترة زمنية متفق عليها.

٣٢ - وذكر بعض وفود البلدان المتقدمة النمو أن بلدانها تظل على التزامها التام بالتعاون الإنمائي، بما في ذلك بلوغ هدف تخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية بأسرع ما يمكن. وذكرت تلك الوفود أيضا أن الأولوية الرئيسية لبلدانها تظل زيادة التحسين في تنسيق جميع المساعدات الإنمائية الرسمية، على أساس أولويات البلدان المتلقية، بغية كفالة اتباع نهج متكامل للتنمية المستدامة. ولاحظت تلك الوفود كذلك أن المتابعة المتكاملة والمنسقة لسلسلة المؤتمرات ومؤتمرات القمة التي عقدها الأمم المتحدة في التسعينات لها أهمية خاصة في هذا السياق، وأن الأهداف الإنمائية الدولية توفر إطارا مفيدا لتلك الغاية. واقترح أيضا أن يزداد هدف الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية الرسمية المحدد بنسبة ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للبلدان المانحة إلى نسبة ١,٠ في المائة.

٣٣ - وذكر بعض الوفود أن المساعدة الإنمائية الرسمية بوسعها أن تقوم بدور حفاز وتكميلي فيما يتعلق بتدفقات موارد القطاع الخاص لتحقيق الأهداف الإنمائية، بما في ذلك عن طريق مساعدة البلدان النامية في تعزيز مؤسساتها المدنية والسياسية والاقتصادية والمالية. وأعربت وفود أخرى عن الرأي بأن تدفقات موارد القطاع الخاص ينبغي أن تكمل المساعدة الإنمائية الرسمية. واسترعى الانتباه أيضا إلى الآليات والأدوات العديدة المبتكرة التي تطورت خلال العقد الماضي من أجل تعبئة موارد مالية جديدة أو موارد مالية كانت متعذرة المنال من موارد القطاع الخاص، وإلى الدور الهام الذي تضطلع به هذه الآليات والأدوات المبتكرة في تمويل التنمية المستدامة. وذكر أن مرفق البيئة العالمية يمثل تجربة ناجحة في توجيه المساعدة الإنمائية الجديدة إلى المشاريع البيئية، وأن من شأن المرفق، إذا وجد الإصلاح المناسب، أن يمثل أداة متعاضدة القيمة من أجل تحقيق التنمية المستدامة. وشددت وفود أخرى على أهمية تحسين عمل مرفق البيئة العالمية.

٣٤ - ولاحظ بعض الوفود أن التعاون الإنمائي الدولي يتضمن باطراد عددا من المجالات التي كانت تعالج سابقا كلا على حدة، لا سيما التجارة، والبيئة، والتنمية، الأمر الذي يشكل تحديا للمجتمع الدولي بأن يسعى إلى تجانس السياسات وكفالاته عبر مجالات منفصلة تقليديا.

٣٥ - وذكر بعض الوفود أن هناك حاجة لتنسيق العون بالنظر إلى أنه لا يزال هناك مجال كبير للقضاء على الازدواجية التي لا داعي لها بين مختلف المؤسسات الإنمائية الثنائية منها والمتعددة الأطراف، كما أن هناك حاجة لمواءمة الإجراءات في مجتمع المانحين. ورأت وفود أخرى أنه لا بد من تنسيق كل المساعدة الإنمائية الدولية مع حكومات البلدان المتلقية وتوزيعها عن طريقها وفقا لأولوياتها الإنمائية الوطنية.

٣٦ - وذكر أن المساعدة الإنمائية تنحو إلى التدفق إلى البلدان التي تستخدم فيها المساعدة بفعالية أكبر، وأن الاستخدام الفعال يعتمد على التزام الحكومات الوطنية بالمشاركة والشفافية والعمل بهما. وذكر أن على المجتمع الدولي الاضطلاع بدور رئيسي مع البلدان النامية في مجال بناء القدرات.

٣٧ - ولاحظت وفود عديدة الاتجاه المطرد إلى تحرير الاستثمار الأجنبي المباشر. بيد أنه لوحظ أن التدفقات الصافية للاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان النامية، رغم أنها قد زادت باطراد خلال التسعينات، تظل تتسم بدرجة عالية من التركيز. علاوة على ذلك، لوحظ أن تدفقات استثمارات الحافظة والتدفقات المصرفية قد اتسمت بقدر كبير من التقلب، وأن تلك التقلبات تمثل عقبة أمام التنمية المستدامة في البلدان النامية.

٣٨ - ولاحظ بعض البلدان أن المستويات الحالية من ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون لا يمكن أن تستمر. وذكرت وفود عديدة أن من الضروري الإسراع بتخفيض الديون عن البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، في آن واحد مع تنفيذ برامج فعالة للقضاء على الفقر، وأن المبادرة المعززة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون ينبغي أن تمول عن طريق موارد جديدة وإضافية وأن تنفذ في أقرب وقت ممكن. واقترح أيضا أن يحدث إلغاء تام للديون الخارجية على البلدان الفقيرة المثقلة بالديون.

٣٩ - ولاحظ العديد من الوفود أن الديون تمثل أيضا مشكلة كبرى بالنسبة لبعض البلدان المتوسطة الدخل، وأن تلك البلدان تحتاج أيضا إلى المساعدة في إيجاد حل دائم لمشاكل ديونها.

٤٠ - وشدد بعض الوفود على أن النمو الاقتصادي وتزايد فرص التجارة اللذين يوفرهما تحرير التجارة ضروريان لهيئة بيئة مؤاتية لتخفيض الفقر وتحقيق التنمية المستدامة. وأعرب عن الرأي بأن تحسين فرص الوصول إلى الأسواق وتعزيز النظام التجاري المتعدد الأطراف يمثلان عنصرين رئيسيين في تحقيق التنمية الاقتصادية. وشجعت البلدان المتقدمة النمو على تخفيض الحواجز التجارية أمام البلدان النامية، لا سيما أقل البلدان نموا. ونوه بعض الوفود

مبادرة "كل شيء إلا الأسلحة" التي اتخذها الاتحاد الأوروبي بشأن وصول صادرات أقل البلدان نمواً بدون رسوم جمركية وبدون تحديد حصص.

٤١ - ولوحظ أن التعاون الإنمائي الدولي له دور حاسم في تعزيز القدرة التنافسية التجارية للبلدان النامية عن طريق تطوير التكنولوجيا ونقلها واستيعابها؛ وتعزيز المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم؛ وتعزيز الأنظمة المالية؛ وتنمية موارد بشرية عالية التأهيل؛ وتحسين أنظمة التعليم المدرسي العام، خاصة في مجالات التدريب المهني الرسمي وغير الرسمي.

٤٢ - وذكر بعض الوفود أن على الحكومات الاضطلاع بدور رئيسي في اعتماد سياسات بيئية واجتماعية قوية وفي إدماج الشواغل البيئية والاجتماعية في سياساتها الاقتصادية. وذكرت تلك الوفود أن منظمة التجارة العالمية ينبغي أن تستجيب أكثر للشواغل لعموم الاستدامة. وذكر بعض الوفود أنه ينبغي البدء في جولة جديدة من المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف وفقاً لأهداف التنمية المستدامة. بيد أنه لوحظ أيضاً أن جولة المفاوضات التجارية التي اتفق عليها في السابق لم تنفذ على النحو الكامل. وذكر أن على المجتمع الدولي أن يتناول التجارة والبيئة والتنمية بطريقة شاملة، وأنه ينبغي أن يكون هناك تعزيز للتنسيق بشأن هذه المجالات الثلاثة على المستوى الوطني.

٤٣ - وذكر بعض الوفود أنه يجب إزالة العقبات التجارية عملاً على الإسهام في تحسين كفاءة استخدام الموارد الطبيعية في المجالين الاقتصادي والبيئي على حد سواء. واعتبر بعض الوفود أن مسألة الإعانات ينبغي التصدي لها بغية إزالة آثار الإعانات التي تشوه التجارة وتضر بالبيئة على حد سواء. ورأت تلك الوفود أن الإعانات الزراعية والمتعلقة بالطاقة فضلاً عن القيود على الوصول إلى الأسواق تؤدي، في العديد من الحالات، إلى التشجيع على ممارسات زراعية ضارة بالبيئة.

٤٤ - وشدد بعض الوفود على أن المعايير البيئية لا ينبغي أن تصبح حواجز تجارية أمام منتجات البلدان النامية.

٤٥ - وشددت وفود عديدة على أنه رغم التوسع في التجارة الدولية بوتيرة تكاد تكون ضعف مجموع النشاط الاقتصادي، فإن مشكلة التهميش تزداد حدة نتيجة لعملية العولمة. ورأت تلك الوفود أن زيادة التشديد على دور التجارة في التنمية تجعل التجارة والنظام التجاري المتعدد الأطراف عنصراً حاسماً في هئية البيئة المؤاتية للتنمية المستدامة. إلا أن النظام التجاري المتعدد الأطراف لا يزال بعيداً عن أن يصبح نظاماً عالمياً حقاً. وأعربت وفود عديدة عن الرأي بأن وصول منتجات البلدان النامية إلى الأسواق، فضلاً عن اندماج البلدان

النامية في النظام التجاري العالمي، خاصة عن طريق منظمة التجارة العالمية، يمثلان تحديين رئيسيين أمام استفادة جميع البلدان النامية من العولمة.

٤٦ - وشدد بعض الوفود على أهمية تهيئة بيئة محلية مؤاتية وملائمة داعمة للتنمية المستدامة، حيث ذكرت تلك الوفود أن من مسؤولية كل بلد أن يهيئ بيئة محلية مؤاتية. ورأي البعض أن عناصر تلك البيئة تتضمن سياسات اقتصاد كلي سليمة، وأسلوباً للحكم يتسم بالمساءلة والشفافية، وإطاراً قانونياً وتنظيماً محلياً سليماً، وحوافز من أجل الاستثمار، وإشراك المجتمع المدني في اتخاذ القرار العام، وتعزيز المؤسسات المدنية والسياسية والاقتصادية والمالية. وأعرب عن الرأي بأن هذه البيئة المحلية المؤاتية من شأنها أن تجتذب مصادر دعم التنمية المستدامة الدولية والمحلية الخاصة الهائلة التي تفوق أي تدفقات محتملة للمساعدة الإنمائية الرسمية وتحتفظ بها. وشدد البعض أيضاً على أن تعزيز بناء القدرات المحلية يمثل مسؤولية أساسية على عاتق جميع البلدان.

٤٧ - وذكر بعض الوفود أن اعتماد استراتيجيات وطنية للتنمية المستدامة وتنفيذها يمكن أن يمثل أداة مفيدة في تعزيز البيئة المحلية المؤاتية. وذكر أن التعاون الدولي ينبغي أن ييسر وضع وصياغة هذه الاستراتيجيات في البلدان النامية بالقيام بدور تحفيزي في مجالات أسلوب الحكم وبناء القدرات وعمليات التكامل والتشاور والمشاركة الوطنية. وذكر أيضاً أن استراتيجيات البلدان يمكن أن تُبنى على أساس الخطط الاقتصادية والاجتماعية والبيئية الرئيسية وترتبط بها، بما في ذلك أطر التنسيق بين المانحين.

٤٨ - ولاحظ بعض الوفود أن القطاع الخاص يضطلع بدور هام في تعزيز التنمية ونقل التكنولوجيا النظيفة. وأعرب بعض الوفود عن الرأي بأن تعزيز الإنتاج النظيف في البلدان النامية ومساهمة المراكز الوطنية للإنتاج النظيف مسألة ذات أهمية خاصة في سياق التعاون الدولي. وذكر أيضاً أن المستوى الحالي من نقل التكنولوجيا غير كافٍ.

٤٩ - وذكر أن مبادرة الأمم المتحدة بشأن الاستراتيجيات الوطنية للتكنولوجيا النظيفة يمكن أن تنتج مطبوعات إرشادية ومبادئ توجيهية تستخدمها البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية لتطوير استراتيجياتها التكنولوجية الوطنية الخاصة بها، مع أخذ ظروفها المحددة بعين الاعتبار.

٥٠ - وأعرب بعض الوفود عن التأييد للجهود الرامية إلى تعزيز حوار الحكومات مع القطاع الخاص بشأن مسؤوليته عن الإسهام في تحقيق التنمية المستدامة، بما في ذلك الاتفاق العالمي. وأعربت وفود أخرى عن القلق لأن الاتفاق العالمي لم تجر مراجعته من قبل عملية حكومية دولية.

٥١ - وأشار بعض الوفود إلى أن الفئات الرئيسية، كما أقر جدول أعمال القرن ٢١، تضطلع بدور رئيسي في تعزيز البيئة المؤاتية للتنمية المستدامة. ورأت تلك الوفود أن شبكات المجتمع المدني الدولي يمكن أن تسهم في رصد أعمال الحكومات والقطاع الخاص، فضلا عن تعزيز الشراكات فيما بين جميع أصحاب المصلحة. ورأت كذلك أن البيئة ينبغي أن تكون مؤاتية أيضا لتمكين المرأة، ولمشاركتها الفعلية في اتخاذ القرار، وإدماجها الكامل في أنشطة التنمية المستدامة.

ثانيا - مسائل أخرى

٥٢ - لم يناقش الفريق العامل أية مسائل في إطار هذا البند من جدول الأعمال.

ثالثا - اعتماد تقرير الفريق العامل

٥٣ - كان معروضا على الفريق العامل في جلسته السادسة، المعقودة في ١٦ آذار/مارس ٢٠٠١، مشروع تقريره (E/CN.17/ISWG.II/2001/L.1) فضلا عن أوراق غير رسمية.

٥٤ - وفي الجلسة نفسها، أحاط الفريق العامل علما بالأوراق غير الرسمية واعتمد تقريره.

رابعا - المسائل التنظيمية والمسائل الأخرى

ألف - افتتاح الدورة ومدتها

٥٥ - اجتمع الفريق العامل الذي ينعقد فيما بين الدورات المخصص لتوفير المعلومات لأغراض صنع القرار والمشاركة فيه وللتعاون الدولي من أجل تهئية بيئة مؤاتية، في نيويورك في الفترة من ١٢ إلى ١٦ آذار/مارس ٢٠٠١، وذلك عملا بمقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٩/٢٨٠ المؤرخ ٢٩ تموز/يوليه ١٩٩٩. وعقد الفريق العامل ٦ جلسات (من الأولى إلى السادسة) كما عقد عددا من الجلسات غير الرسمية.

٥٦ - وافتتح الدورة رئيس لجنة التنمية المستدامة، بيدريتش مولدان (الجمهورية التشيكية).

٥٧ - وفي الجلسة الأولى المعقودة في ١٢ آذار/مارس، أدلى ببيان رئيس فرع تكامل السياسات وتنسيق البرامج، في شعبة التنمية المستدامة التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمانة العامة للأمم المتحدة.

٥٨ - وفي الجلسة نفسها، أدلى ممثل كندا ببيان عن نتائج اجتماع الخبراء الدولي المعني بتوفير المعلومات لأغراض صنع القرار والمشاركة فيه، المعقود في إيلمر، كويك، في الفترة من ٢٥ إلى ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠.

٥٩ - وفي الجلسة الثالثة، المعقودة في ١٣ آذار/مارس، أدلى مدير شعبة التنمية المستدامة ببيان.

باء - انتخاب أعضاء المكتب

٦٠ - في الجلسة الأولى، المعقودة في ١٢ آذار/مارس، انتخب الفريق العامل بالتركية رئيسين مناوبتين هما أليسون درايتون (غيانا) ومدينة جاربوسيونوفا (كازاخستان).

جيم - جدول الأعمال وتنظيم الأعمال

٦١ - في الجلسة الأولى، المعقودة في ١٢ آذار/مارس، أقر الفريق العامل جدول أعماله المؤقت ووافق على تنظيم أعماله، بصيغتهما الواردة في الوثيقة E/CN.17/ISWG.II/2001/1. وكان جدول الأعمال على النحو التالي:

١ - انتخاب أعضاء المكتب.

٢ - إقرار جدول الأعمال والمسائل التنظيمية الأخرى.

٣ - توفير المعلومات لأغراض صنع القرار والمشاركة فيه.

٤ - التعاون الدولي من أجل تهيئة بيئة مؤاتية.

٥ - مسائل أخرى.

٦ - اعتماد تقرير الفريق العامل.

دال - الحضور

٦٢ - حضر الدورة ممثلو ٣٦ دولة من الدول الأعضاء في لجنة التنمية المستدامة. كما حضرها مراقبون عن الدول الأعضاء الأخرى في الأمم المتحدة وعن الجماعة الأوروبية، وممثلون عن مؤسسات منظومة الأمم المتحدة وأمانات هيئات المعاهدات فضلا عن مراقبين عن المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية.

هاء - الوثائق

٦٣ - كان معروضا على الفريق العامل الوثائق التالية:

(أ) تقرير الأمين العام عن توفير المعلومات لأغراض صنع القرار والمشاركة فيه

؛(E/CN.17/2001/4)

(ب) إضافة لتقرير الأمين العام عن توفير المعلومات لأغراض صنع القرار والمشاركة فيه: برنامج عمل لجنة التنمية المستدامة بشأن مؤشرات التنمية المستدامة (E/CN.17/2001/4/Add.1)؛

(ج) تقرير الأمين العام عن التعاون الدولي من أجل تهئية بيئة مؤاتية (E/CN.17/2001/5)؛

(د) رسالة مؤرخة ١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لكندا لدى الأمم المتحدة يحيل فيها تقرير اجتماع الخبراء الدولي المعني بتوفير المعلومات لأغراض صنع القرار والمشاركة فيه، المعقود في إيلمر، كندا، في الفترة من ٢٥ إلى ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ (E/CN.17/2001/8)؛

(هـ) ورقة معلومات أساسية عن تقرير اجتماع فريق الخبراء الدولي المعني بتوفير المعلومات لأغراض صنع القرار والمشاركة فيه؛

(و) ورقة معلومات أساسية عن تجميع مؤشرات التنمية المستدامة؛

(ز) ورقة معلومات أساسية عن مؤشرات التنمية المستدامة: إطار العمل والمنهجيات؛

(ح) ورقة معلومات أساسية عن توفير المعلومات لأغراض صنع القرار: تعزيز المحاسبة المتعلقة بالإدارة البيئية عن طريق السياسات والبرامج الحكومية وتحسين توفير المعلومات لأغراض صنع القرار عن طريق التواصل الشبكي الإلكتروني وقيام الشركات بتقديم تقارير عن نشاطها؛

(ط) ورقة معلومات أساسية عن توفير المعلومات لأغراض صنع القرار: تقرير حالة عن مؤشرات أنماط الاستهلاك والإنتاج.

قائمة المشاركين

الدول الأعضاء في لجنة التنمية المستدامة

الاتحاد الروسي	يوري ن. إيساكوف، إيلينا إ. غريغوريفا، أوليغ ي. كوبياكوف، دميتري إ. ماكسيميتشيف، سيرغي ف. بولغاتشكو
إسبانيا	إينوسينسيو ف. أرياس، خوان لويس فلوريس، خوسيه لويس روسيلو، أنجيل أباريسو، كارلوس لوبيز
أستراليا	مارك هامان، كاثلين ماكي، روبرت أندرسون، باتريشيا كاي، هارود آلان، كلير والش، غاي أوبريان
ألمانيا	غيلا ألمان، مارتن لوتز، ستيفان كونتيوس، راينهارد كراب، غيرت كيمبر، كريستينا ستينوك، كارل هاينز ويتيك، رينه شارشميدت، بيتر كريستمان، أوف تايغير، جيسيك سوبلي، هيدفيغ فيرون
أنغولا	
أوغندا	داودي تاليواكو
إيران (جمهورية - الإسلامية)	باقر أسدي، محمد رضا سلامات، حسين معيني، محسن إسبيري
إيطاليا	سيرجيو فينتو، ماسيمو ماكي، بيير بنيديتو فرانسيسي، كورادو كليبي، جيوفاني براوزي، فايو كاسيسي، فرانيسكو لكاميرا، فاليريا ريتسو، ماسيمو مارتينيلي، غلوريا فيسكوني، أنتونيو سترامباشي سكارسيا، باتريسيا إسبوسيتو
باراغواي	
باكستان	شمشاد أحمد، عزيز أحمد تشودري، عمران أحمد صديقي
البرازيل	ماريا لوزا إسكورييل دي موراييس
البرتغال	نونو بريتو، جواو بيدرو فينس-دو-لاغو، كريستينا ويست، سوزانا تيكسييرا دي سامبايو، إيزابيل ميرتينز، إيزابيل رابوسو، باتريسيا غاسبار
بلجيكا	نادين غوزيه، غونتر سليفاغن، أولريتش لنايرتز، جان - بول شارلييه
بولندا	أندريه دفورزاك، إيزابيل كوردوسيفيتش
بوليفيا	
بيرو	
بيلاروس	سيرغي لينغ، أولادزيمير فانتسيفيتش، إيغور كاتشانوفسكي، أندريه بوبوف
تايلند	كولكوموت سينغارا نا أيودايا، سوفات بوباتانابونغ
تونس	
الجزائر	عبد الله بعلي، علي رجل، بومدين ماهي

الجمهورية التشيكية	يان كارا، جيري بيندل، داغمار سوتشاروفوفا
جمهورية كوريا	لي هو - جين، تشوي سيوك - يونغ، يون جونج - سو، تشونغ بوك - يونغ، أو هيون - جو، لي كيونغ - تشول، هان جين - هيون، كيم سانغ - دو، جيونغ يونغ - دا
جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية	سينغ سونغ تشول، ريم سونغ تشول
جمهورية الكونغو الديمقراطية	
جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة	ناسي كالوفسكي، دونكا غليغوروفوفا، غوران ستيفشفسكي
الدانمرك	توربين مايلاندر كريستينسين، بيتر غيبيرت، توري كريستيانسين، نيلز ب. هيلتبرغ، يانس إريك راسموسن، أنيت سمولسين، سون شو
سري لانكا	
السودان	مبارك رحمة الله، إلهام إبراهيم محمد أحمد، أنس الطيب، الجيلاني مصطفى
الصين	سون جين، ليو ديشون، جانغ ميغينغ، جانغ شياوان، تشين جنلين، شي ويكيانغ، وانغ لينغ
غواتيمالا	غيرت روزنتال، سيلفيا كورادو
غيانا	أليسون درايتون، جورج تالبوت
فرنسا	ريمون كريلاك، جنيفيف فيربوغ، دانييل لوغارغاسون، لورنس فيوم
الفلبين	
كازاخستان	مدينة ب. ياربوسينوفو
الكاميرون	
كوبا	برونو رودريغيز باريّا، رافاييل داوسا سيببديس، إلبديس فالينتي ل. دياز، تيريسيتا بورغيز، ميرسيديس موستلبيه، أنتونيو فيلاسول، بيدرو أيبا، هيلدا أورتيز غارسيا
كوت ديفوار	
كولومبيا	ألفونسو فالديفييسو، أندريا ألبان، ماريا كريستينا كارديناس، موريسيو بانكيرو
لبنان	
مالي	
مدغشقر	
المكسيك	موريسيو إسكانيرو، خوسيه رامون لورينزو، أرتورو بونسي
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	
موريتانيا	

موريشيوس	كارلوس دوس سانتوس، نونو توماس، فيرناندو جولياو
موزامبيق	
نيكاراغوا	
نيوزيلندا	دون ماكاي، تريفور هيوز، غرانت روبرتسون، داني بيركهارد
هنغاريا	زيتا غيلر، ساندور موزس
هولندا	بيتر فيرييك، فنسنت فان دين بيرغن، رالف بريسكورن، جيرارد شنيل، أليكساندرا فالكنبورغ، فيم ك. توركنبورغ
الولايات المتحدة الأمريكية	جوناثان مارغوليس، فرانكلين مور، ديفيد موزس، أديلا باكيل، كو باريت، ديفيد بيرري، توماس برينان، آن كاري، روجر كونواي، جون دافيسون، مارك غ. هامبلي، ليسا هانلي، جون كافاناغ، ميليسا كيهوي، دانييل ماغراو، دنكان مارش، جون ماتوزاك، باتريك مينديس، ألفريدا مايرز، كاميللا ميتلهولتز، مارينا مورغنيغ، دانييل روكبيرغ، أرثر راينسكي، سينثيا سادي، كلوديا سيروار، آن ستيفارت، ديفيد فان هوغستراتن
اليابان	كويتشييري سيكي، ماساتوشي ساتو، جوياتورو هوريوشي، كازوزو ياغي، كازوهيكو كوكوبو، سونيتشي ناكادا، تورو ناغاياما، كو كويسو، كوتارو كواماتا، توشيوكي ماتسوي، كونيكو أوتشيدا، ناوماسا موراكوشي
اليونان	إلياس غوناريس، أليكسيوس - ماريوس ليربولوس، أندرياس كامبيتيس

الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الممثلة بمراقبين

الأرجنتين، إكوادور، أندورا، إندونيسيا، أوكرانيا، بنغلاديش، بنما، بورкина فاسو، تركيا، تونغ، جمهورية تنزانيا المتحدة، الجمهورية الدومينيكية، جنوب أفريقيا، السويد، شيلي، الفلبين، فنزويلا، فنلندا، كندا، ليسوتو، مالطة، المغرب، المملكة العربية السعودية، النرويج، النمسا

الكيانات الممثلة بمراقبين

الاتحاد الأوروبي

المنظمات الحكومية الدولية

الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر

المنظمات غير الحكومية

رابطة التعليم العالمي

غرفة التجارة الدولية

المجلس الدولي للقانون البيئي

المجلس الدولي لمعاهدات المنود

الدائرة العالمية للتوافق

الدول غير الأعضاء التي تحتفظ ببعثات مراقبة دائمة في المقر
سويسرا

الوكالات المتخصصة والمنظمات ذات الصلة

المنظمة الدولية للتنمية الصناعية

المنظمة العالمية للملكية الفكرية

برامج الأمم المتحدة ذات الصلة

اللجنة الاقتصادية لآسيا والمحيط الهادئ

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

برنامج الأمم المتحدة للبيئة
